كتلة حقوق توجه أربعة أسئلة نيابيه لوزيرة الإتصالات بخصوص حجب تيليغرام

وجه رئيس كتلة حقوق النيابية النائب سعود الساعدي ،اليوم الإثنين، أربعة اسئلة نيابية لوزيرة الاتصالات بشأن غلق الوزارة لتطبيق التيليغرام.

و قال الساعدي في بيان تلقته المطلع، إن "الدستور العراقي قد كفل حرية الإعلام والتعبير عن الرأي وفق المادة (38)"، متسائلا عن "الضوابط والإجراءات التي تعتمدها وزارة الاتصالات بشأن الرقابة على مواقع التواصل الإجتماعي".

وأكمل متسائلا عن "سبب قيام الوزارة بغلق تطبيق التيليغرام على الرغم من الدور المهم الذي تؤديه هذه المنصة في مجال الإعلام ونشر المحتوى الهادف"، مضيفاً "هل أن الحكومة العراقية تملك حصة فيه من خلال وزارتكم، وهل يتم تقاضي الرسوم والضرائب من المنصات الإلكترونية كالتيليغرام وغيرها من وسائل التواصل الإجتماعي".